العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432

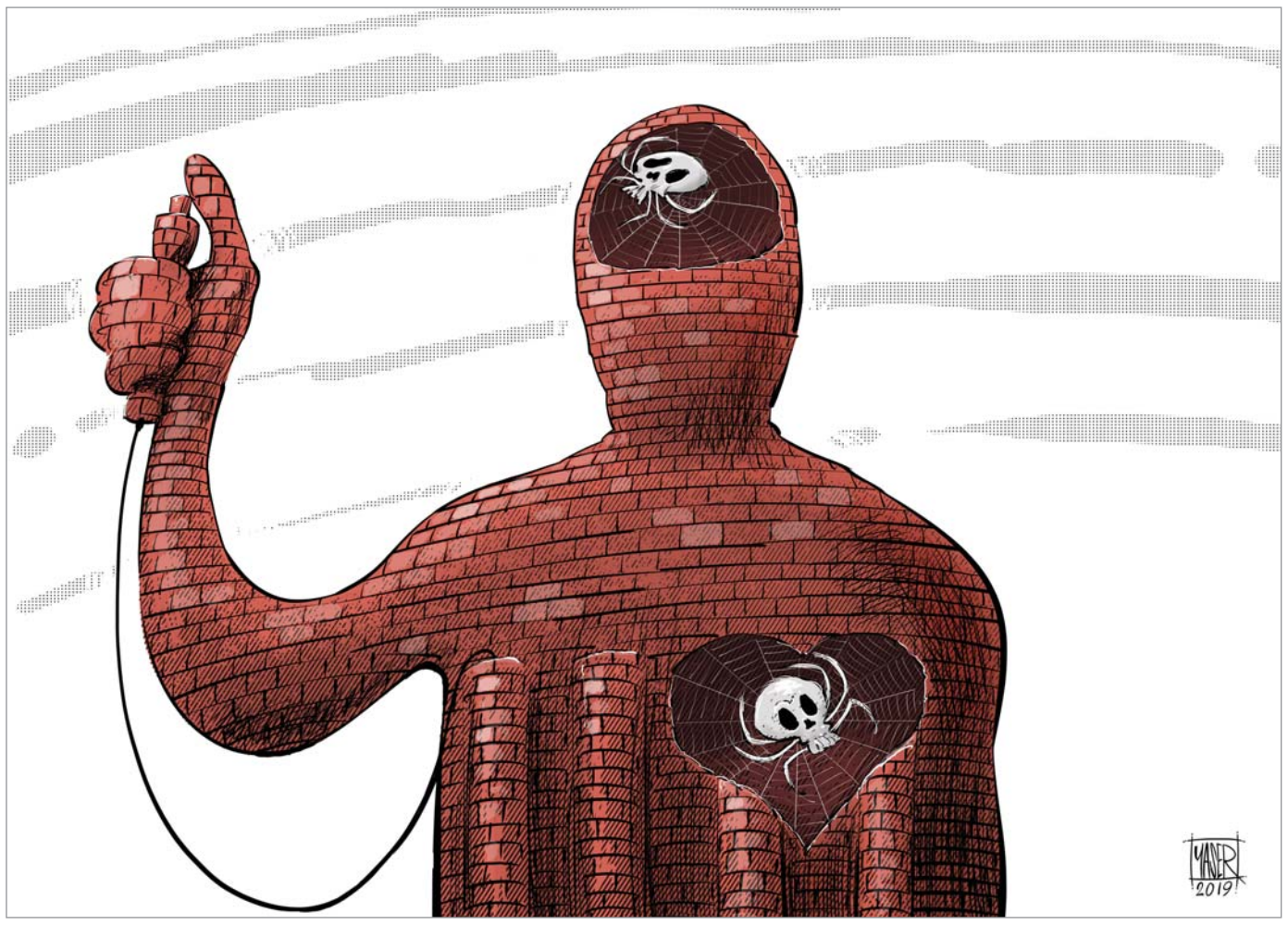

رئاسيات تونس بين طموح المرشحين وحسابات الناخبين

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الأجواء الانتخابية التي انطلقت في تونس، تبدو كفيلم سينمائي طويل، يراه البعض من فئة الكوميديا، والبعض الآخر ينظر إليه كفيلم رعب أو مغامرات، أو ربما من الدراما الاجتماعية السياسية، المهم أنه يحمل جانبا من التشويق، وجانبا آخر من الارتباكات في تحديد أحداث السيناريو وسير الأحداث، نتيجة تعدد وتنوع المؤلفين والمخرجين بشكل يخلو في حالات كثيرة، بل في أكثر الأحيان، من التنسيق في ما بينهم.

الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها التي ستنتظم يوم 15 سبتمبر القادم، ستكون امتحانا صعبا للتونسيين، هناك أطراف عدة تتصارع في سباق محموم نحو كرسي الرئاسة بقصر قرطاج، لكن الأمتار النهائية قد تنحصر في أربعة أشخاص ثم في شخصين ليتم الاختيار النهائي على رئيس جديد للبلاد.

من البدء، علينا أن ندرك أن هناك مرشحين يمتلكون كتلا ثابتة من الناخبين، أبرزهم نبيل القروي، الإعلامي المتخصص في صناعة الإعلانات بشركاته المعروفة في هذا المجال، ومدير التلفزيون الخاص "نسمة" الذي عرف كيف يصنع لنفسه حالة سياسية خاصة اعتمادا على العمل الخيري من خلال جمعيته "خليل تونس"، والذي قلب موازين اللعبة عندما تحوّل من صانع للسياسيين إلى سياسي ينافس على حكم البلاد، ويملك رصيدا شعبيا من فئات طالما تعرضت للحيف الاقتصادي والتحقير الاجتماعي وللتهميش الإعلامي والثقافي والعزلة الحضارية، وهي الوجه الآخر لتونس بكل ما تمثله من خيبات الدولة الوطنية في بعض مساراتها التي لم تكن منصفة لنسبة مهمة من أبنائها.

من بين أصحاب الكتل الانتخابية الثابتة كذلك عبير موسي زعيمة الحزب الدستوري الحر، التي تسجل حضورا لافتا بين التونسيين المدفوعين بالحنين إلى دولتهم التي افتقدوا الكثير من ملامحها منذ عام 2011، والتي لا تخفي انتقادها الحاد للثورة والربيع العربي والإسلام السياسي والتحالف القطري التركي الإخواني ولدستور 2014 وللنظام السياسي القائم حاليا، وهي بذلك تعبّر عن جانب مهم من الشعب، تعرض للتهميش والتحقير في زحمة انتشار الشعارات الثورية الراديكالية والإخوانية المتشددة التي حاول من خلالها أصحابها إلحاق العدمية والخراب بدولة الاستقلال، واتهام الحزب الذي قاد معركة التحرير ثم معركة بناء دولة الاستقلال بأنه حزب فساد واستبداد، في تعميم كان الهدف منه إقصاء منافس سياسي ضارب في جذور البلاد منذ العام 1920.

هناك كذلك منصف المرزوقي الرئيس الأسبق، الذي يحظى بدعم التيار الربيعي، أي المدافع عن الربيع العربي، والمرتبط سياسيا بالمحور القطري التركي الإخواني، والذي يبدو أقرب إلى عقائدية الإسلام السياسي المتشددة التي تخشى حركة النهضة التصريح بها علنا، وهو المعروف بتحامله الدائم على التحالف العربي المناهض للإرهاب، وبشكواه الدائمة مما يصفها بالثورة المضادة، يبكي محمد مرسي على شاشة "الجزيرة" ويعلن دعمه اللامحدود لميليشيات طرابلس ومصراتة، ولا يترك فرصة تمر دون التهجم على الإمارات والسعودية، مقابل تمجيد قطر وتركيا، ولذلك يجد مساندة من قواعد الإخوان في تونس التي صوتت له في انتخابات 2014 عندما كانت قيادة النهضة تزعم أنها تدعم الباجي قائد السبسي.

المرشح الرابع الذي يمتلك كتلة انتخابية هو حمة الهمامي زعيم حزب العمال والمتحدث باسم ائتلاف الجبهة الشعبية، رغم أن تلك الكتلة تصدعت بعض الشيء بسبب الانشقاق داخل الائتلاف اليساري المعارض الأبرز في البلاد، وترشح منجي الرحوي عن حزب اختار أن يحمل اسم الائتلاف، ولكن مهما يكن من أمر، فإن اليسار التونسي لا يزال غير مهيأ لتحقيق حضور فاعل في الأوساط الشعبية يؤهله للفوز في أي انتخابات، ولا يزال حجمه مرتبطا بفئات وجهات دون غيرها، وبشعارات وتموقعات فكرية وسياسية لا تؤهله للمنافسة الحقيقية على كرسي الرئاسة.

نأتي إلى حزب حركة النهضة، الذي يمتلك في رصيده مئة ألف منخرط فعلي، وحوالي 400 ألف مناصر جلهم من المرتبطين بالحركة وقيادتها بحسابات جهوية ومناطقية وأسرية وبحسابات مصلحية، وقد تأكد هذا الرقم في الانتخابات البلدية لعام 2018، وهو لا يكفي للوصول برئيس إلى قصر قرطاج. لذلك رفض راشد الغنوشي والمقربون منه فكرة ترشيح أحد القياديين للسباق الرئاسي، خصوصا وأن لديه معطيات تشير إلى أن من يتنافسون على الطرف المقابل قد يجتمعون ويتحدون في لحظة فارقة للإطاحة بأي مرشح إخواني.

لكن ما حدث بالفعل هو انقلاب مجلس شورى الحركة على الغنوشي بشكل غير مسبوق، والإطاحة بخياراته، والدفع به مجبرا لترشيح أحد قياديي الحركة وهو عبدالفتاح مورو الذي يتولى حاليا منصب رئيس البرلمان بالإنابة، والذي يبدو أن الاختيار عليه وقع لجملة أسباب منها شخصيته المقبولة لدى نسبة من التونسيين وروحه المرحة وقدرته على إدارة الحوار، ولكن الأهم من ذلك انتماؤه المناطقي، فهو ابن حاضرة العاصمة من أسرة ذات جذور أندلسية، أي أن ترشيحه لا يخاطب فقط العقائديين من الإخوان ولكن الأسر العاصمية التي قد تتعاطف معه، رغم أنها لم تصوت له عندما ترشح ضمن قائمة مستقلة لانتخابات المجلس التأسيسي عام 2011.

حركة النهضة ستجد نفسها في محكّ حقيقي في الانتخابات الرئاسية، وسيكون من الصعب على مورو العبور إلى الدور الثاني، بعد أن يكتشف أن جانبا من الخزان الانتخابي لحركة النهضة سيصوّت لغيره، وأن ترشيحه كان مصيدة ربما مقصودة وربما غير مقصودة للجيل المؤسس، وهزيمة مورو سيكون لها تأثير على وضعية الغنوشي نفسه، وهو المترشح للانتخابات البرلمانية عن الدائرة الثانية بالعاصمة، مدفوعا بأمل أن يرأس البرلمان خلال الفترة القادمة.

مهدي جمعة رئيس حكومة الكفاءات الوطنية في 2014 وزعيم حزب البديل، يظهر بشكل مختلف، وهو يمتلك كاريزما كان من الأفضل لو كرسها للانتخابات البرلمانية ثم ادخرها لانتخابات 2024، فرغم أنه بدأ يتموقع في المشهد السياسي من خلال حزبه إلا أن ظروف وطبيعة وخصوصيات رئاسيات 15 سبتمبر محمولة على حسابات أخرى كان يجدر به أن يدرسها جيدا.

هناك في الصورة عبدالكريم الزبيدي وزير الدفاع الوطني، الذي سيترشح للرئاسيات مدعوما بحركة نداء تونس وبعض الأحزاب الأخرى، والذي قد يستفيد من حالة هبّة وطنية لتحصين الدولة من الوقوع في حبائل المغامرين، وسيكون مسنودا من جانب مهم من التونسيين الذين ينظرون إليه كرجل هادئ وزاهد في الحياة، وابن مؤسسات الدولة، وغير متحزّب، ولديه علاقات دولية متوازنة، وغير محسوب على أي محور في الداخل والخارج.

وليس مستبعدا أن تقفز النهضة بكل قوتها لتعلن أنها تدعم الزبيدي لكسب نقاط في الجولة القادمة، لكن المؤكد أن خزانها الانتخابي لن يصوت لفائدته.

السباق الرئاسي لن يخلو من تأثيرات الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي يبدو أن نسبة مهمة من أبناء شعبه لم تكتشفه إلا بعد وفاته، ولن يخلو من التأثيرات الإقليمية خاصة في ليبيا والجزائر، ولا من نظرة التونسيين إلى الدولة

المشهد قد يبدو معقدا، ولكن السباق الرئاسي المنتظر لن يخلو من تأثيرات الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي يبدو أن نسبة مهمة من أبناء شعبه لم تكتشفه إلا بعد وفاته، ولن يخلو كذلك من التأثيرات الإقليمية وخاصة في ليبيا والجزائر، ولا من نظرة التونسيين إلى الدولة في حد ذاتها، وهي تواجه امتحانا حقيقيا في ظل حالة المخاض السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فالمواطن عندما يخسر رهاناته على التنمية والرفاه والرقي يعود ليستند على وتد الخيمة وعماد الدولة بحثا عن الأمان.

الثابت أن السباق نحو قرطاج سيكون مؤثرا على السباق نحو باردو، فالتونسيون عموما ميالون إلى المنتصر، ونتائج الرئاسيات ستلقي بظلالها على نتائج الانتخابات البرلمانية، لذلك سيكون أمام بعض المرشحين للرئاسيات أن يستفيدوا من الحملات الانتخابية التي سينظمونها لخدمة رهانهم التشريعي، بينما سيسقط آخرون بالضربة القاضية. المسألة هنا مرتبطة بالذكاء في الخطاب والاستقطاب، وبالقدرة على الاستفادة من اللحظة، خصوصا وأن من فشلوا سابقا في الحكم سيدفعون الثمن غاليا هذه المرة، لتنتفع بذلك وجوه أكثر جدية ومصداقية أو حتى أكثر غموضا.

الفيلم الانتخابي الطويل في تونس يدفع بأبطال كثر إلى صدارة المشاهد، لكن السؤال: من الذي سيتقدم ليصبح البطل الأبرز، ومن سيتراجع إلى صفوف الكومبارس؟

النهضة: الشهية السياسية المتعاظمة والثمار المسمومة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

قرار حركة النهضة بدفع مرشّح من داخلها ممثلا في الأستاذ عبدالفتاح مورو، إلى الانتخابات الرئاسيّة، يعدّ قرارا استثنائيا في مسلكية الحركة التي كثيرا ما كانت تعتمد، وتنصح التنظيمات الإسلامية الأخرى، بالنأي عن كرسي الرئاسي الذي كانت تصفه بـ"عشّ الدبابير"، و"وادي ذئاب السياسة" داخل تونس وخارجها.

استثنائيّة القرار متأتية من أمرين اثنين. الأول كامن في انخراط النهضة بشكل مباشر في الانتخابات الرئاسية عبر ترشيح قيادي من داخلها، والثاني متجسد في شخصية عبدالفتاح مورو والتي تُعدّ مثار تساؤل وتجاذب سواء داخل المجالس القيادية للحركة أم صلب القواعد في علاقتها بالقيادات.

من الواضح أن قرار ترشيح مورو، يعبر عن شهية سياسية تتعاظم باطراد، على ضوء ضعف الأحزاب السياسية الأخرى وتفتتها، إضافة إلى التجربة الانتخابية البلدية التي وضعت النهضة على رأس غالبية المجالس البلدية في البلاد، وبوأتها لمنصب شيخ مدينة تونس، المنصب المحلي الأكثر اعتبارية ورمزية في تاريخ تونس الحديثة والمعاصرة.

غير أن تجرؤ النهضة على تجاوز الخطوط الحمراء، التي كثيرا ما نصحت إخوان مصر سابقا وحركة حماس، بعدم الاستهانة بألغامها السياسية شديدة الانفجار، يضعنا أمام استحقاق التفكير والتحليل صلب تقاطعات المناخات الإقليمية والدوليّة مع الأوضاع الداخليّة.

تتعامل حركة النهضة مع اللحظة السياسية، مرحلة ما بعد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، بكافة إكراهاتها وتنازلاتها، إذ تدرك أن توازنات المشهد السياسي التونسي، تُعفيها من انسحابات تكتيكية ومن توافقات إكراهية ومن مشاركات رمزية في الحكومات.

وهي تُدرك أيضا أن كافة الأحزاب المعنية اليوم بالاستحقاقات الرئاسية والبرلمانية، إما هي أحزاب وظيفية وقتية ورقية تأسست قصد إيصال الحالمين إلى قرطاج، وإما هي أحزاب وليدة نهشت من مصداقيتها تعاسة الحكم الحالي أو سياسات الحكم السابق لزين العابدين بن علي، وإما هي أحزاب ضربتها لوثة الانقسامات فإذ هي تراود اللحظة السياسية قصد اقتلاع بعض المقاعد البرلمانية.

وهي بذلك تدرك أنّ زمن الكتلة التاريخية انتهى مع رحيل قائد السبسي، السياسي الوحيد الذي كان قادرا على تغيير المعادلات والتوازنات وجمع المتناقضات وحشر النهضة في الزاوية.

لحظة ترشيح مورو إلى الانتخابات الرئاسيّة، هي بالضبط، لحظة الالتقاء بين رغبة القواعد في إعلان التمكين، مع سعي القيادات إلى المزيد من التمكّن من مفاصل الحياة السياسية في البلاد.

وهي أيضا لمن يعرف بواطن الحركة، استدراك ذكي للمُفارقة السياسية التي وقعت فيها النهضة إبان الانتخابات الرئاسية 2014، حين كان عقل القيادات مع الراحل السبسي ووجدان القواعد مع المنصف المرزوقي.

ولئن جاز لها المجازفة بالخزان الانتخابي في 2014، على ضوء أسبقية التشريعية للرئاسية، فإنّ الاستمرار في الرمادية بين المرشحين في رئاسية 2019، من شأنه أن يضرب مصداقية الحركة ويشتت أصوات داعميها في التشريعية، على ضوء أسبقية الرئاسية على التشريعية.

وبغض النظر عن إمكانيات فوز مورو من عدمها، فإن دفع مرشّح ثقيل للانتخابات الرئاسية، هو إشارة واضحة، بأن الحركة معنية بالمحكمة الدستورية، وبهندسة العلاقات الدولية، وبقضايا الدفاع الوطني، وحتى بتقليم أظافر بعض المُبادرات التشريعية السابقة وعلى رأسها المساواة في الميراث.

وأن تدفع النهضة بشخصيتين وازنتين في العملية الانتخابية، راشد الغنوشي في البرلمانية وعبدالفتاح مورو في الرئاسية، فهي تضع بذلك الشروط للراغبين في التحالف معها، بأنها لن ترضى بغير اليد الطولى والعليا في دوائر السياسة والحكم.

لحظة ترشيح مورو إلى الانتخابات الرئاسيّة، هي بالضبط، لحظة الالتقاء بين رغبة القواعد في إعلان التمكين، مع سعي القيادات إلى مزيد التمكّن من مفاصل الحياة السياسية في البلاد

هُنا، قد لا نستغرب من إمكانية أن تنسحب الكثير من الوجوه السياسية من السباق الانتخابي الرئاسي، لصالح مورو، ولصالح تفاهمات انتخابية وبرلمانية لاحقة. أمام هذه الشهية المتعاظمة تقف عدّة منزلقات أمام الحركة، وقد تنجر عنها استتباعات على البلاد ككل.

أوّلها، إمكانية استدرار نموذج نداء تونس على النهضة، وذلك بعد أن أعيته السلطة ومقاليدها وبات في قُبالة الانتقادات الإعلامية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تشرذمه على أكثر من شقّ متناحر مع الآخر.

ثانيها، مخاطر العودة إلى نموذج الرئيس الحقوقي المتحزب الذي لا معرفة عميقة له بالدولة، في وقت سطر الرئيس الراحل توافقا وطنيا بأنّ الرئاسة هي منصب رجالات الدولة الديمقراطيين.

ثالثها، وهو الأهمّ، مدى استيعاب كناه حركة النهضة للواقع الإقليمي والدولي في تعامله وتعاطيه مع الإسلاميين ومدى قناعته بوجود رئيس إسلاميّ في تونس.

القضية ليست فقط مسألة استحقاق وطني وسيادة داخلية، بل هي أيضا مرتبطة بمدى قبول العواصم الإقليمية والدولية الكبرى بالأمر، وبمدى إمكانية تأثيره على العلاقات الثنائية والبينية مع الكثير من العواصم العربية التي تضع تيارات الإسلام السياسي على لوائح الإرهاب.

ولئن كان قائد السبسي قد نجح في شيء ما، فهو إعادة العلاقات إلى زخمها ومستواها المعقول، مع الكثير من العواصم العربية والخليجية، على رأسها القاهرة وأبوظبي والمنامة والرياض، وطمأنة العواصم الغربية والأوروبية على الطابع المدني للدولة التونسية على الرغم من مشاركة الإسلاميين في الحكم.

ويصعب في مثل هذه الأوضاع الإقليمية المتفجرة، المُحافظة على إرث السبسي في العلاقات الدولية برئيس ينتمي إلى منظومة الإسلام السياسي، حتّى وإن كانت في خطابه الكثير من مياسم المدنية والانفتاح وقبول الآخر، وفي ترجمته السياسية موقف حازم من العنف السياسي.

تدوينة وزير الخارجية الأسبق رفيق عبدالسلام، تتنزل في ذات المخاوف التي نعبر عنها، وهي ذات المقولة التي أكدها الراحل محمد حسنين هيكل عندما قال بأنّ الغرب قد يكون اقتنع بضرورة مشاركة الإسلاميين في الحكم ولكنه ليس مقتنعا بسيطرتهم على الحكم في بلداننا العربية.

حيال الشهية المتعاظمة لحركة النهضة، يبدو أنها محتاجة لحميّة مستعجلة، فهُناك ثمار لم يحن وقت جنيها، وأخرى عسيرة الهضم، وثالثها مسمومة قد تودي بأصحابها، وما النموذج المصري منّا ببعيد.